السعودية
جذور
العدد رقم 46
01 أبريل 2017

مواطن القلة والكثرة في الزحافات العروضية
دراسة على نماذج من الشعر الجاهلي

بدر بن محمد الراشد(*)

إن للشعر منزلة لدى العرب فقد أَعْلَى فصاحتَهم، وأبان فَضْلَهم، وأعرب عن حكمتهم، ودقة مسالكهم في نظمه، وإحسانهم في مكونات نغمه، فظهر في أبهى صورة إيقاعية، تطرب لها الآذان، وتَخْفُقُ لها القلوب، مع ضوابط محكمة، ونَحْوٍ متَّبَع.

ولما كانت تلك الضوابط تتسق معها الإيقاعات الموسيقية، والومضات الشعرية بأنظمة دقيقة صارمة أتاح العرب لأنفسهم نَفَسًا عبقًا من الانزياح الموسيقي، يأذن لهم بتقليب التفعيلات الشعرية بطريق مُعَبَّدة بتغييرات مناسبة لكل بحر من بحور الشعر العربي، ألا وهي الزحافاتُ العروضية.

وقد قَرَّرَ علماء العروض أن الزحافات العروضية ليست كلها بمنزلة واحدة في القوة والضعف، والكثرة والقلة، فقد قال الدماميني: «بل الأمر في ذلك مختلفٌ، فتارةً يكون حسنًا، وتارة يكون صالحًا، وتارةً يكون قبيحًا، فالحسن ما كَثُر استعمالُه، وتَسَاوَى عند ذوي الطبع السليم نقصانُ النظم به وكمالُه، كقبض (فعولن) في الطويل، والقبيح ما قَلَّ استعمالُه، وشَقَّ على الطباع السليمةِ احتمالُه، كالكف في الطويل،

(*) أستاذ مساعد في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

والصالح ما تَوَسَّطَ بين الحالين، ولم يلتحق بأحد النوعين، كالقبض في سباعي الطويل، إلا أنه إذا أُكْثِرَ منه الْتَحَقَ بقسم القبيح، فينبغي للشاعر أن يستعمل من ذلك ما طاب ذوقُه، وعَذُبَ سَوْقُه، ولا يُسَامِحُ نفسَه، فيعتمد الزحافَ المستكره؛ اتِّكالاً على جوازه، فيأتي نظمُه ناقص الطلاوة، قليل الحلاوة، وإن كان معناه في الغاية التي تستجاب، اللهم إلا أن يستعمل من ذلك ما قَلَّ وخَفَّ عند الحاجة والاضطرار»[1].

وأبلغ من هذا التقسيم ما ذكره الشاطبي عن تعامل العرب مع الزحافات العروضية، فقد جعلهم فرقتين: فرقة يحرصون على الإعراب والمعنى، ولا يبالون بالزحافات العروضية، وإن أدّى ذلك إلى زحاف مستثقل؛ لاستنكارهم زيغ الإعراب.

وفرقة أخرى حافظتْ على الوزن، حتى ارتكبت لأجله زيغ الإعراب وارتكاب الضرورة[2].

وتحقيقًا لهذه الأحكام، ومن أجل الوصول إلى تطبيق إحصائي لهذه الزحافات فقد اخترت هذا الموضوع، وسميته:

«مواطن القلة والكثرة في الزحافات العروضية- دراسة على نماذج من الشعر الجاهلي».

أما أسباب اختيار هذا الموضوع فأوجزها فيما يأتي:

1. أنني لم أقف على دراسة مستقلة لهذا الموضوع فيما بين يدي من المصادر.
2. عدم وضوح مواطن الزحافات الحسنة والصالحة والقبيحة والنادرة في بحور الشعر.
3. الوقوف على إحصاءات تثبت الأحكام التي أطلقها العروضيون.
4. الوقوف على ما يكثر وقوعه من الزحافات سماعًا.

5. الربط بين الضرائر الشعرية والزحافات العروضية في تقرير قواعد النحو والصرف.

أما حدود البحث فقد قصرتها على الزحافات العروضية المفردة وفي الشعر الجاهلي فقط، وقد أستعين ببعض النماذج من غير الشعر الجاهلي؛ لتقرير قضية ما.

وقد استبعدت الزحافات الجارية مجرى العلة؛ لأنها لازمة، فتلحق بالعلة، ولا يصح حينئذ أن يكون الإحصاء منها.

وقد استبعدت أيضًا من الإحصاء تفعيلتَي العروض والضرب؛ لأن الزحاف الداخل عليهما لازم، فيلحق بالعلة أيضًا، إلا ما لم يلزم منه، فإني أدخله ضمن الإحصاء، كالخبن في البحر المديد والرمل والخفيف ونحو ذلك.

ولم أقف على البحر المضارع والمقتضب والمجتث في الشعر الجاهلي، ولذلك لم أدخلها في الدراسة.

أما منهج البحث فقد اعتمدت المنهج التطبيقي الإحصائي، بحيث أحصي الزحافات الواردة في قصيدة ما، وأبين مقدارها ونسبتها إلى عدد التفعيلات السالمة من هذا الزحاف، منتخبًا قصائد مطوَّلةً من الشعر الجاهلي ما استطعت، ثم أعلق ببعض التفصيلات المرتبطة بهذا الزحاف، وإن كان ثمة ما يعضد تلك الأحكام ذكرته ببعض الشواهد.

أما الزحافات المزدوجة فقد استبعدتها من الدراسة؛ لأن العروضيين نَصُّوا على أنَّ هذه الزحافات المزدوجة قبيحةٌ مستكرهةٌ[3]، ولأن الزحاف المزدوج مكوّن من الزحافات المفردة أصلاً.

وقد اهتديت بحمد الله أن أجعل مباحث هذا البحث على الزحافات العروضية، فجعلت لكل زحاف مبحثًا خاصًّا.

مواطن القلة والكثرة في الزحافات العروضية:

1 - الخبن:

وهو حذف الثاني الساكن[4]، ويقع في كل التفعيلات المبدوءة بسبب خفيف، وهي: (فاعلاتن وفاعلن ومستفعلن ومفعولاتُ ومستفعلن).

وسنستعرض البحور الشعرية التي يدخلها ذلكم الزحاف، ونرتب البدء بها حسب ترتيبها في الدوائر العروضية، وأَوَّلُ بحر مؤلَّف من إحدى هذه التفعيلات هو البحر المديد، وتفعيلتاه: (فاعلاتن) و(فاعلن)، ولا يستعمل إلا مجزوءًا[5]، وإذا ما سبرنا زحاف الخبن على تلكم التفعيلتَين في قصيدة الشنفرى المشهورة[6]، التي مطلعها[7]:

إِنَّ بِالشِّعْبِ الذي دُونَ سَلْعٍ لَقَتِيلاً دَمُهُ مَا يُطَلُّ

وإذا ما علمنا أن عِدَّةَ هذه القصيدة ثمانية وعشرون بيتًا، وعروضها وضربها صحيحان، وبناء عليه فإن الخبن الداخل على العروض أو الضرب غير لازم، تَبَيَّنَ لنا أنّ تفعيلة (فاعلاتن) قد تكررتْ في القصيدة مائةً واثنتي عشرة مرة، وقد أصاب الخبنُ هذه التفعيلة في ثلاثين موضعًا[8]، أي في أكثر من ربع ورود التفعيلة[9]، وهو يعادل نسبة (26.78 ٪).

وإذا عدنا للنظر في القصيدة السالفة؛ لنقف عند تفعيلة (فاعلن) وجدناها قد وردت في القصيدة ستًّا وخمسين مرة، وقع الخبن عليها في تسع عشرة مرةً[10]، وهو يعادل ثلث ورود التفعيلة (فاعلن) في القصيدة، أي ما نسبته: (33.92 ٪)[11].

ويتبين لنا بعد ذلك أن نسبة ورود الخبن في البحر المديد -وإن كانتْ بهذا القدر كما ترى- قليلةٌ إذا ما وازنّاهَا بورود الخبن في البحر البسيط، كما سيأتي[12].

أما البحر البسيط فتفعيلتاه: (مستفعلن) و(فاعلن)، ويستعمل تامًّا ومجزوءًا[13]، ولنبدأ الآن في استعراض هذه التفعيلة في البحر البسيط التام، ونتأمل ورود زحاف الخبن عليها، فإذا ما اصطفينا قصيدة الأعشى المشهورة[14]:

وَدِّعْ هُرَيرَةَ إنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أيُّهَا الرَّجُلُ

وجدنا أن التفعيلة الأولى من العجز (مستفعلن) أصابها الخبن، فصار قوله: (وَهَلْ تُطِي) على وزن (مُتَفْعِلُنْ)، وقد حذف الثاني الساكن منها، وهو زحاف الخبن.

وقد تكرر ذلك في مواطن من القصيدة، مثل قوله[15]:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَومًا لِيَفلِقَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرنَهُ الوَعِلُ

فالتفعيلة الأولى من صدر البيت، والتفعيلة الأولى من عجزه أيضًا (مستفعلن) أصابهما الخبن في قوله: (كناطح)، وقوله: (فَلَمْ يَضِرْ) فصارت (مُتَفْعِلُنْ) وقد حذف الثاني الساكن منها، وهو زحاف الخبن.

وإذا كانت عِدَّةُ هذه القصيدة ستةً وستين بيتًا، فقد أحصيتُ زحاف الخبن، الداخل على تفعيلة (مستفعلن) وحدها، فوجدته قد وقع في أكثر من ثمانٍ وأربعين مرةً[16]، كلها في التفعيلة الأولى من الصدر أو التفعيلة الأولى من العجز، إلا بيتًا واحدًا هو قوله[17]:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا وَعُلِّقَتْ رَجُلاً غَيْرِي وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيرَهَا الرَّجُلُ

فالخبن هنا قد وقع في التفعيلة الثالثة من الصدر، وهو نادرٌ جِدًّا، لا نكاد نجده في هذا الموطن من البحر البسيط التام.

وإذا كان ورودُ الخبن على تفعيلة (مستفعلن) في قصيدة الأعشى كُلُّه واقعًا في التفعيلة الأولى من الصدر والتفعيلة الأولى من العجز ماعدا البيت السابق ذكره، فإن تفعيلة (مستفعلن) المخبونة منها، قد

بلغتْ ثمانيًا وأربعين مرة، مما مجموعُهُ مائةٌ واثنتان وعشرون تفعيلة، وبناء على ذلك فإن الزحاف المخبون في (مستفعلن) يعدل أكثر من ثلث تلك التفعيلات، (وتعادل نسبة 40.16 ٪)، وهي نسبة تدعونا إلى القول مطمئنين: إن خبن (مستفعلن) في البحر البسيط التام فاش جدًّا في التفعيلة الأولى من الصدر والتفعيلة الأولى من العجز، بخلافه في غير ذلك الموطن من البسيط التام؛ فنادرًا ما تخبن التفعيلة حينئذ، ولم يقع لدى قصيدة الأعشى السابقة إلا في موطن واحد، بل لم أقفْ عليه عند كثير من الشعراء.

ومن أجل ندرة الخبن في التفعيلة الثالثة من البسيط، حَكَمَ اللغويون[18] بأنَّ ذا الرمة في قوله[19]:

وَالْعِيسُ مِنْ عَاسِجٍ أَوْ وَاسِجٍ خَبَبًا يُنْحَزْنَ فِي جَانِبَيْهَا وَهْيَ تَنْسَلِبُ

قد وَضَعَ (أو) موضع الواو في قوله: (عاسج أو واسج)؛ هروبًا من الخبن، فإنه لو أتى بالواو لكان قد خَبَنَ تفعيلة (مستفعلن) الثالثة، قال ابن سيده: «وَأَرَادَ: من عاسج وواسج، فكَرِهَ الخبنَ، فَوَضَعَ (أو) مَوضِع الوَاو»[20].

ويدل على ذلك أن الشاعر قد يختار الضرورة الشعرية ؛ فرارًا من خبن (مستفعلن) الثالثة أو السادسة في حشو البسيط، ومن ذلك قول كعب بن مالك[21]:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّوَاءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ

وتقرير الاستدلال أن (ما) الاستفهامية إذا وقعت بعد حرف الجر يجب حذف الألف منها، لكن الشاعر أثبت هذه ا لألف ضرورةً، وكان يمكنه أن يحذف الألف، فيكون قد زاحف تفعيلة (مستفعلن) بخبنها، ولكن الشاعر آثر الضرورة على الزحاف؛ لأن حسَّه الموسيقي يأبى خبن (مستفعلن) في حشو البحر البسيط.

قال البغدادي: «وأَمَّا قَوْلُ حَسَّان[22]:

على مَا قَامَ يَشْتِمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَـرَّغَ في رَمَـادِ

فضرورةٌ. وَمثله قَول الآخر:

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلانَا سَرَاتَكُم أَهْل اللِّوَاء فَفيمَا يَكْثُرُ القيلُ

قال الدمامينيُّ في الحاشية الهِنْدِيَّة: ادّعى المصَنِّفُ أَنَّ إِثْبَات الْألف فِي الْبَيْتَيْنِ ضَرُورَةٌ، وَلقَائِل أَن يمْنَع ذَلِك؛ بنَاءً على تَفْسِيرهَا بمَا لَا مندوحةَ للشاعر عَنْها؛ إِذْ الْوَزْن مَعَ حذف الْألف فِي كلٍّ مِنْهُمَا مُسْتَقِيم، غَايَة الْأَمر يكون فِي بَيت حسان العَقْلُ، وَفِي الآخر الخبنُ، وكلٌّ مِنْهُمَا زحافٌ مغتفَر»[23].

والحقَّ أنَّ الزحاف ههنا في هذا الموضع -بالرغم من جوازه- قبيحٌ لم يرد كثيرًا على لسان فحول الشعراء، ولذلك لجأ الشاعران في البيتين السابقين إلى الضرورة، وقَدَّمَاهَا على الزحاف المسترذل، وبناء على ذلك ففي اعتراض الدماميني نَظَرٌ.

ويدل على ذلك أيضًا أن أبا العلاء المعري جعله شنيعًا كالطي في البسيط أيضًا[24]، كما سيأتي تفصيل ذلك[25].

وقال الدماميني أيضًا: «ويظهر لي أن الخبن في السباعي إنما هو حَسَنٌ في أول الصدر وأول العجز، فليعتبره ذو الطبع السليم»[26].

ولئن طوينا صفحة التحقيق في تفعيلة (مستفعلن) فإن تفعيلة (فاعلن) التي أصابها زحاف الخبن في قصيدة الأعشى سالفة الذكر[27] قد فاقتْ تفعيلة (مستفعلن) في ذلك، فقد ورد الخبن على (فاعلن) في القصيدة أكثر من خمس وسبعين مرةً[28].

وإذا كانت عِدَّةُ هذه القصيدة ستةً وستين بيتًا -كما تقدم- وهي على صورةٍ من صور البحر البسيط التام ذات العروض المخبونة

والضرب المخبون؛ وقد تَقَرَّرَ في العروض أنهما مخبونان لزومًا في هذه الصورة من البسيط التام؛ وهو زحاف جارٍ مجرى العلة[29]، ولذا لم أحسبه في هذه العِدَّة، وهذا يعني أن تفعيلةً (فاعلن) المقصودة في العِدَّة قد تكررت في القصيدة مائة واثنتين وعشرين مرة، مما يدل على أن مقدار التفعيلات المخبونة في (فاعلن) من هذه القصيدة، والتي قد بلغت عِدَّتُها خمسًا وسبعين مرةً قد اقتربت من ثُلُثَي التفعيلات الواردة من (فاعلن) في القصيدة دون العروض والضرب، وهي نسبة تعادل (61.47 ٪).

ومن هنا يتضح أن الخبن في (فاعلن) أكثر من الخبن في (مستفعلن) من البسيط التام، ولعل السر في ذلك خِفَّةُ (فاعلن) بعد الخبن، وهو تجاور ثلاثة متحركات ثم الوقف بساكن، وهو ما لم يكن لتفعيلة (مستفعلن) المخبونة؛ فإنها تصير على متحركَين فساكن، ثم متحركَين فساكن، وفيه انتقال بين الحركة إلى السكون ثم العودة إلى الحركة ثم إلى السكون، وهو أثقل حينئذ من ثلاثة متحركات فساكن -والله أعلم-.

ولئن كنتُ أطلتُ الوقوف عند البسيط التام فإن البسيط المجزوء أقل ورودًا في الشعر العربي، وأما خبن (مستفعلن) فيه فهو فاش أيضًا، لكن خبن (فاعلن) في مجزوء البسيط نادرٌ جدًّا، ولم أكد أقعً عليه إلا في الصدر من قول الأعشى[30]:

أَلَم تَرَوا إِرَمًا وَعادًا   أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

أما سائر القصيدة فليس فيها تفعيلة واحدة على وزن (فاعلن) مخبونة، وكذا راجعتُ أكثر من ثلاثين قصيدة ومقطوعة لابن الرومي في ديوانه[31]، كلها من (مخلَّع البسيط) إلا اثنتين من مجزوئه، ولم أقف على تفعلية واحدة من (فاعلن) مخبونة، ولعل السبب في ذلك

أنهم يراعون في ذلك قِصَر البيت، فلم يُؤْثِرُوا نَقْصَ التفعيلة معه بخبنها - والله أعلم -.

ومن البحور التي يدخلها الخبن: البحر الرجز، وتفعيلته: (مستفعلن) مكررة ست مرات، ويستعمل تامًّا ومجزوءًا ومشطورًا ومنهوكًا(32).

وإذا ما أمعنَّا النظر في أرجوزة العجَّاج المشهورة مثلاً(33):

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ

وهي من مشطور الرجز، وعِدَّتُها مائة وثمانون بيتًا، فتكون تفعيلة (مستفعلن) قد وردت خمسمئة وأربعين مرةً، وقد أصاب الخبنُ منها مائةً وثمانيًا وعشرين تفعيلة، فيكون قدره قريبًا من الرُّبُع، أي ما نسبته (23.70 ٪)، وهذا ما جعل أبا العلاء المعري يرى الخبن والطي كليهما سهلاً في البحر الرجز(34).

ولعل السبب في عدم فشوّ الخبن في الرجز هو تعدد الزحافات التي يجوز دخولها على تفعيلة (مستفعلن) كالطي، وحينئذ تُشْغَلُ التفعيلة بذلك، ويكون الشاعر أعطى نفسه شيئًا من التغييرات المتاحة.

وبالرغم من ذلك فإن بعض الشعراء قد يقع في الضرورة الشعرية من أجل أن يوقع زحاف الخبن في البحر الرجز، كقوله(35):

مَنْ كَانَ لا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرُ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

استشهد به النحويون في قوله: (فَيَدْنُ مِنِّي) على أن الشاعر حَذَفَ لامِ الأمر، وبَقِيَ الفعل المضارع بعده مجزومًا، فيكون قد حَذَفَ الجازم، وأَبْقَى عَمَلَه(36)، وهذا خاصٌّ بالشعر(37)، وهو أقبحُ من إضمار حرف الجر وإبقاء عمله؛ لأنَّ حرفَ الجر لا يعمل مع الحذف فحَرْفُ الجزم أَوْلى بألا يعمل؛ لأن حرف الجر أَقْوَى من حرف الجزم؛ فإن حرف الجر من عوامل الأسماء، وحرف الجزم من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء

أَقْوَى من عوامل الأفعال، فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأَضْعَفُ أَوْلَى بِأَلَّا يعمل محذوفًا(38).

والشاعر لو جاء بالبيت على القياس، فقال: (فليدن...) لم يَخْتَلَّ الوَزْنُ، بل تعود التفعيلة إلى أصلها؛ لأن قوله: (فَلْيَدْنُ مِنْ) بوزن (مُسْتَفْعِلُنْ)، ولكن الشاعر آثر الضرورة، وآثر خبن (مستفعلن) على صحتها.

ومن البحور التي يدخلها الخبن: البحر الرمل، وتفعيلته (فاعلاتن) مكررة ست مرات، ويستعمل تامًّا ومجزوءًا(39).

ولعل من فُضْلَيَات القصائد التي بُنِيَتْ على هذا البحر في صورته التامة: قصيدةَ سُوَيد بن أبي كاهل، وهي من عيون الشعر العربي، وكانت العرب تُفَضِّلُهَا وتُقَدِّمُهَا وتَعُدُّهَا من حِكَمِهَا، وكَانَتْ في الْجَاهِلِيَّة تسمى: اليَتِيمَة؛ لمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ من الْأَمْثَال(40)، ومطلعها(41):

بَسَطَتْ رَابِعَةُ الحَبْلَ لَنَا فَوَصَلْنَا الحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعْ

ونلحظ أن الشاعر هنا بَنَى تفعيلات الصدر كلها مخبونةً، وإذا ما علمنا أن عدة هذه القصيدة ثمانيةٌ ومائةُ بيت، وعدد التفعيلات حينئذ ستكون ثمانيًا وأربعين وستمائة تفعيلة، وقد أحصيتُ عِدَّةَ التفعيلاتِ المخبونة منها، فوجدتها قد بَلَغَتْ خمسًا وأربعين ومائتي تفعيلة، وهو يعادل أكثر من ثلث تفعيلات القصيدة، أي ما نسبته: (37.80 ٪).

وليس البحر الرمل المجزوء بأقل من التام، فقد استعرضت قصيدة ابن الرومي، التي مطلعها(42):

أَنَا صَبٌّ مُسْتَهَامُ مِنْ هَوَى مَنْ لا يُرَامُ

وعِدَّتُها تسعون بيتًا، وحينئذ تكون تفعيلاتها ستين وثلثمائة، وقد أحصيتُ التفعيلات التي أصابها الخبن منها، فوجدتُها خمسًا وأربعين

ومائة تفعيلة، وهو ما نسبته (40.27 ٪)، وبهذا الإحصاء يفوق مجزوءُ البحر الرمل التامَّ منه في كثرة دخول الخبن على تفعيلاته.

ونستفيد من ذلك أن الخبن في البحر الرمل سائغٌ مطَّرد، وله نغمة محبَّبة لدى الشعراء.

ومن البحور التي يدخلها الخبن أيضًا: البحر السريع، وتفعيلتاه: (مستفعلن) و(مفعولات)، وكلتاهما يدخلها الخبن قياسًا[43].

وقد تتبعتُ قصيدة الأعشى، التي مطلعها[44]:

شَاقَتْكَ مِنْ قَتْلَةَ أَطْلالُهَا   بِالشَّطِّ فَالوتْرِ إلى حَاجِرِ

وعِدَّتُها ستون بيتًا، فأما (مستفعلن) فقد وجدتُ أن تفعيلاتها الواردة في القصيدة أربعين ومائتي مرةً، وقد أصاب الخبنُ منها ثمانيًا وثلاثين تفعيلة فقط، وهو مقدار قليل، إذ يعادل ما نسبته: (15.88 ٪).

وأما (مفعولاتُ) في هذه القصيدة فلم يُصِبْها الخبن أبدًا، ولعل السبب في ذلك أن العرب خَشِيَتْ أن تشتبه بعضُ صور البحر السريع بالصور الأخرى منه، فإن له صورةً أخرى يُلْتَزَمُ فيها بخبن العروض والضرب مع تغييرات أخرى، وحينئذ لا تدخل هذه الصورة في إحصائنا المذكور؛ لأن العروض والضرب في الحالة تلك دخلها زحافٌ جارٍ مجرى العلة.

ومن البحور التي يدخلها الخبن أيضًا: البحر المنسرح، وتفعيلتاه: (مستفعلن) و(مفعولات)، وكلتاهما يدخلها الخبن قياسًا[45].

ومن أمثل ما يمثل هذا البحر قصيدة قيس بن الخطيم، التي مطلعها[46]:

رَدَّ الخَليطُ الجِمَالَ فَانْصَرَفُوا   مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوَ انَّهُمْ وَقَفُوا

وعِدَّةُ هذه القصيدة ثمان وعشرون بيتًا، فإذا تأملنا تفعيلة (مستفعلن) في هذه القصيدة وجدناها وَرَدَتْ اثنتي عشرة ومائة مرة،

لم يرد الخبن فيها سوى اثنتي عشرة مرة[47]، أي ما يعادل (10 ٪) فقط، وهو يظهر بجلاء أن خبن (مستفعلن) في البحر المنسرح قليل جدًّا، وجدير بالذكر أنه لم يرد إلا في التفعيلة الأولى من الصدر، وأقل منه بكثير وروده في التفعيلة الأولى من العجز.

ولم يرد الخبن في العروض ولا الضرب أبدًا، ولعل السبب في ذلك أن العروض والضرب في البحر المنسرح أكثر ما يكون مطويًّا[48]، فلم يجمعوا على التفعيلة الخبن والطي معًا، فيكون إجحافًا بما تستحقه في العروض والضرب.

أما (مفعولاتُ) في هذه القصيدة فلم يرد الخبن فيها أبدًا، والحكم نفسه أيضًا في كثير من القصائد التي راجعتُها، فقد راجعتُ قصيدة الأعشى، التي مطلعها[49]:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلا وَإِنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا

وعِدَّتُها أربعة وعشرون بيتًا، فلم أقف فيها على موطن واحد[50]، أصاب الخبن فيها تفعيلة (مفعولاتُ)، ولعل السبب في ذلك هو كثرة إصابة الطي لهذه التفعيلة كما سيأتي تقريره[51]، فلم تشأ العرب أن تجحف بالتفعيلة في حشو البيت، بالجمع بين الخبن والطي في آن واحد.

ومن البحور التي يدخلها الخبن أيضًا: البحر الخفيف، وتفعيلتاه: (فاعلاتن) و(مستفع لن)، وكلتاهما يدخلها الخبن قياسًا[52].

وخير ما يمثل هذا البحر الرشيق معلقة الحارث بن حلِّزة اليشكري[53]:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

وعِدَّتُها خمسةٌ وثمانون بيتًا، وقد تَتَبَّعْتُ الخبن الذي أصاب تفعيلة (فاعلاتن) فوجدته قد وقع في ثمان وعشرين ومائة تفعيلة، وإذا كانت تفعيلة (فاعلاتن) قد وردت في القصيدة أربعين وثلاثمائة مرة، فإن مقدار التفعيلات المخبونة حينئذٍ أكثر من ثلث التفعيلات، أي ما

نسبته: (37.64 ٪)، وهي نسبة توضح أن الخبن في (فاعلاتن) في البحر الخفيف سائغٌ كثير.

أما (مستفع لن) فقد أحصيتُ الخبن الذي أصاب تفعيلات تلكم القصيدة، فوجدته قد وقع ثلاثًا وعشرين ومائة مرة، وإذا كانت تفعيلة (مستفع لن) قد وردت في القصيدة سبعين ومائة مرة، فإن مقدار التفعيلات المخبونة حينئذ أكثر من ثلثَي تفعيلاتها، وهو يعادل نسبة (72.35 ٪)، ولا شك أن هذه نسبة كبيرة، تُثْبِتُ أن خبن (مستفع لن) فاشٍ جدًّا في البحر الخفيف، والحقُّ أن الأذنَ الموسيقية تُفَضِّلُ تفعيلة (مسْتفع لن) مخبونةً في البحر الخفيف عليها غير مخبونة، ويشعر بذلك الشعراء المطبوعون، ولا يكادون يغادرون الخبن في كل بيت.

2 - الإضمـار:

الإضمار: إسكان الثاني المتحرك[54]، ولا يكون إلا في تفعيلة (متفاعلن) من البحر الكامل، وهو بحر يستعمل تامًّا ومجزوءًا، ولعل خير ما يمثل هذا البحر معلقة عنترة بن شداد[55]:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ　　　أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وهي قصيدة طويلة عِدَّتُها خمسة وسبعون بيتًا، وحينئذ تكون تفعيلاتها خمسين وأربعمائة، وقد أحصيتُ زحاف الإضمارِ فيها، فوجدته قد أصاب سبعًا وتسعين ومائة تفعيلة، وهو يعادل ما نسبته (43.77 ٪)، وهي نسبة تدعونا إلى الحكم بأن الإضمار في تفعيلة البحر الكامل لا يكاد يغادر هذا البحر، وليس من المبالغة أيضًا أن نقول: إنها لا تكاد تغادر كل بيت من قصائد البحر الكامل.

ولعل علة ذلك أن الإضمار لا يكون إلا في تفعيلة بحر الكامل (متفاعلن)، وهو حريٌّ بأن يكون كثير الوقوع ؛ عوضًا له لعدم وقوعه في البحور الأخرى.

3 - الوقص:

الوقص: حذف الثاني المتحرك(56)، ولا يكون إلا في تفعيلة (متفاعلن) من البحر الكامل، ولعل هذا الزحاف من أقل الزحافات المفردة وقوعًا، فقد تتبعت قصيدة عنترة السالفة(57):

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ　　　أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ

وهي قصيدة طويلة عِدَّتُها خمسة وسبعون بيتًا، وحينئذ تكون تفعيلاتها خمسين وأربعمائة، ولم أقع فيها على تفعيلة واحدة موقوصة، ومن أجل ذلك حَكَمَ أبو العلاء المعري عليه بالندرة(58)، وهو محقٌّ في ذلك، فبالرغم من وروده في أبيات قلائل فإنه نادر الوقوع لدى فحول الشعراء، ويدل على ذلك أن ابن سيده(59) نَقَلَ عن رواة الشعر تغيير بعض الأبيات ؛ لتسلم من زحاف الوقص، وذلك في قول الراعي النميري(60):

وَلا أَتَيْتُ نُجَيْدَةَ بْنَ عُوَيْمِرٍ　　　أَبْغِي الهُدَى فَيَزِيدُنِي تَضْلِيلا

فقوله: (وَلا أَتَيـ) وزنها: مفاعلن، فحذف ثانيها المتحرك، إذ أصلها: متفاعلن، فَغَيَّرَها الرواةُ إلى قوله: (وَلَمَا أَتَيْتُ ...).

قال ابنُ سيده: «هكذا قاله الراعي بالوَقْص، وهو حذف التاء من (مُتَفَاعِلُن)، فكَرِهَتِ الرُّوَاةُ ذلك، وَرَوَتْه: (ولَمَا أَتَيـتُ...) على الكَمالِ»(61).

وقد كان إبراهيم أنيس أكثر مبالغة في ذلك، حين رَدَّ ذلك كله، زاعمًا أنه لم يرد في قصيدة صحيحة النسبة، يقول: «غير أنا لا نكاد نظفر بمثل هذا الوزن في قصيدة صحيحة النسبة، لهذا نؤثر عدم التعرض لهذا الوزن بخير أو شر.

أما الصور الأخرى فسَمَّاها أهلُ العروض قبيحةً مرذولةً، ولم يُمَثِّلُوا لها كعادتهم في كل وَزْن، ونحن من باب أولى نُهْمِلُها، ولا نشير

لها، فليس كل هذا إلا من صناعة أهل العروض ورغبتهم في العثور على الغريب الشاذ»[62].

والنفس تطمئن إلى أن هذا الزحاف قبيحٌ جدًّا، وينفر منه ذوو الشعر المطبوع، ويرشدني إلى ذلك أن الشاعر يؤثر الوقوع في الضرورة الشعرية على الاستعانة بهذا الزحاف، من مثل قول الشاعر[63]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلاً   وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

حيث زاد «أل» فى (بنات أوبر) ضرورةً؛ لأن «بنات أوبر» عَلَمٌ جنسي على نوع رديء من الكمأة ، والعلم لا تدخله «أل»؛ فرارًا من اجتماع معرّفين: العلمية و«أل»، ولو لم يدخل (أل) عليها، لصارت التفعيلة مزاحفةً بالوقص، لكن الشاعر آثر الضرورة على زحاف الوقص؛ تقديمًا لتحسين الإيقاع لديه على تحسين النظم.

فإن قيل: إن الزحاف هنا لو وقع لكان في الضرب، وهو يلزم في سائر القصيدة، أُجِيبَ بأنه لم يلزم في القصائد التي وقع فيها، فضلاً على أنَّ الوقص زحاف، والأصل في الزحاف أنه لا يلزم.

4 - الطـي:

الطي: حذف الرابع الساكن[64]، وهو زحاف يصيب تفعيلة (مستفعلن) و(مفعولاتُ)، ولنبدأ بالأولى منهما، وهي تفعيلة تكون في البحر البسيط والرجز والسريع والمنسرح.

وإذا بدأنا بالبحر البسيط التام، وحاولنا تتبع زحاف الطي في قصيدة الأعشى السابقة[65]:

وَدِّع هُرَيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ   وَهَلْ تُطيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

وجدنا الطي قد وقع ست مرات فقط، وهذه القصيدة عِدَّتها ستةٌ وستون بيتًا، وهذا يعني أن (مستفعلن) قد تكررت أربعًا وستين ومائتي

مرة، ومع ذلك لم يصب الطي منها إلا ستًّا، وهي نسبة ضئيلة جدًّا، تعادل (0.02 ٪)، أضف إلى ذلك أن الطي في تلك الأبيات الستة لم يقع إلا في التفعيلة الأولى من الصدر أو العجز، ولم يقع منها في التفعيلة الثانية من كل شطر، وهذا يدل على أن العرب إذا أجازت الطي في البحر البسيط فإنها تخصه بالتفعيلة الأولى من كل شطر.

والملحوظ في البحر البسيط التام أن الطي في أول الصدر أقوى منه في أول العجز، نحو قول الخنساء(66):

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ادَّكَرَتْ   فَإنَّما هيَ إقْبَالٌ وَإدْبَارُ

فقولها: (ترتع ما) على وزن (مُسْتَعِلُنْ) (/0///0)، وتُحَوَّلُ إلى (مُفْتَعِلُنْ).

ومثله قول كعب بن زهير(67):

لا يقَعُ الطَّعْنُ إلَّا في نُحُورِهِمُ   وَمَا لَهُمْ عَنْ حِيَاضِ الْمَوْتِ تَهْلِيلُ

فقوله: (لا يَقَعُطْ) على وزن (مُسْتَعِلُنْ) (/0///0)، وتُحَوَّلُ إلى (مُفْتَعِلُنْ).

فهذه الشواهد وغيرها تدل على أن الطي في البسيط لا يكون إلا في أول الصدر وأول العجز.

أما الطي في (مستفعلن) الثالثة والسابعة من البسيط فهو قبيحٌ جدًّا، بل عَدَّهُ أبو العلاء المعري شنيعًا، مفقودًا في شعر العرب(68).

ويدل على ذلك أن الشاعر قد يقع في الضرورة الشعرية؛ فرارًا من الطي في التفعيلة الثالثة من (مستفعلن)، كقوله(69):

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا   مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

فقد أثبت الواو في (تهجو) وهو فعل مضارع معتل الآخر، وهو مجزوم، فكان حقُّه حَذْفَ آخره، وقد حكموا على هذا البيت بأنه ضرورة شعرية(70).

ولو جاء الشاعر بهذا البيت على القياس ، فحذف الواو من (تهجو)، فقال: (لم تهجُ) لجاءت التفعيلة (مستفعلن) (0//0/0/) مطويةً، فتصير (مُسْتَعِلُنْ) ، وتحول إلى (مُفْتَعِلُنْ) (0///0/)، ولكن الشاعر آثر الضرورة الشعرية على إصابة الطي لهذه التفعيلة.

ومثل ذلك أيضًا أن الشاعر صَرَفَ (سبحان)، وهي ممنوعة من الصرف في الضرورة الشعرية، وكان يمكنه أن يوقع زحاف الطي، ويمنع (سبحان) من التنوين، فيسلم من الضرورة، ومع ذلك آثر الضرورة على الطي في قوله(71):

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سَبْحَانًا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجَمَدُ

وأما ما يورده العروضيون(72) من أمثلة لتلك الزحافات فأثر الصنعة فيها ظاهرٌ جليّ، ولا يخفى ذلك على من له أَدْنَى مَلَكَةٍ نقدية.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الإتيان بهذه الشواهد على تلك الزحافات في المواطن التي لا تكاد تقع من الشعراء إنما هو وسيلة تعليمية لجأ إليها الخليل بن أحمد - رحمه الله - ليقرر مبدأ الزحاف، وأن الخليل أثبت تلك الزحافات ؛ لملاحظته إياه في الشعر، دون أن يعني ذلك قبول الذوق له أو رفضه(73).

أما البسيط المجزوء فقد تتبعت قصيدة الأعشى(74)، التي مطلعها:

أَلَم تَرَوا إِرَمًا وَعادًا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ

فوجدت أن الطي قد أصاب ست تفعيلات من (مستفعلن)، مما مجموعه أربع وأربعون تفعيلة، أي ما نسبته (13.63 ٪)، وهي نسبة تُظْهِر أن الطي في البسيط المجزوء أكثر منه في البسيط التام.

ولننتقل الآن إلى البحر الرجز، ونستكشف قوة الطي في تفعيلته (مستفعلن)، ولنأخذ مثلاً أرجوزة العجاج المطولة(75):

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهُ فَجَبَرْ

وهي من مشطور الرجز، وعِدَّتُها مائة وثمانون بيتًا، فتكون تفعيلة (مستفعلن) قد وردتْ خمسمئة وأربعين مرةً، وقد أصاب الطيُّ منها مائةً وثماني عشرة تفعيلة، فيكون قدره أكثر من الخُمُس قليلاً، أي ما نسبته (21.85 ٪).

ونلحظ أن الطي أقل ورودًا في البحر الرجز من الخبن، وقد تقدم معنا[76] أن المخبون من تلك التفعيلات مائةٌ وثمان وعشرون تفعيلة، فيكون قدره قريبًا من الرُّبُع، أي ما نسبته (23.70 ٪).

أما الطي في البحر السريع فقد تتبعتُ قصيدة الأعشى، التي مطلعها[77]:

شَاقَتْكَ مِنْ قَتْلَةَ أَطْلالُهَا بِالشَّطِّ فَالوِتْرِ إِلى حَاجِرِ

وعِدَّتُها ستون بيتًا، وحينئذ تكون عِدَّةُ (مستفعلن) الواردة في القصيدة أربعين ومائتي مرةً، وقد أصاب الطيُّ منها مائة تفعيلة، وهو مقدار يقع بين الثلث والنصف، إذ يعادل ما نسبته: (41.66 ٪).

ولعلنا نلحظ هنا أن الطي أكثر وقوعًا في البحر السريع من الخبن، معاكسًا لما تقرر قبل قليل في البحر الرجز من أن الخبن أكثر فيه من الطي، وقد سبق[78] أن تقرر أن الخبن في البحر السريع قد أصاب من هذه القصيدة ثمانيًا وثلاثين تفعيلة فقط، وهو مقدار قليل، إذ يعادل ما نسبته: (15.88 ٪).

أما تفعيلة (مفعولاتُ) في البحر السريع، فلا تدخل في دراستنا ؛ لأنها تقع في العروض والضرب، وهي حينئذٍ لازمة.

ولننتقل الآن إلى ورود الطي في البحر المنسرح، وهو يقع في تفعيلتي (مستفعلن) و(مفعولاتُ)، وقد تَتَبَّعْتُ قصيدة قيس بن الخطيم، التي مطلعها[79]:

رَدَّ الخَليطُ الجِمَالَ فَانصَرَفُوا مَــاذَا عَلَيْهِمْ لَوَ انَّهُمْ وَقَفُوا

وعِـدَّةُ هـذه القصيدة ثمان وعشرون بيتًا، فـإذا تأملنا تفعيلة (مستفعلن) في هذه القصيدة وجدناها وَرَدَتْ ستًّا وخمسين مرة دون العروض والضرب، وقد أصاب الطيُّ منها خمس عشرة تفعيلة، وهو قَدْرٌ يتجاوز ربع التفعيلات، أي ما يعادل (26.78 ٪)، وهو يظهر بجلاء أن طي (مستفعلن) في البحر المنسرح أكثرُ من خَبْنِها، وقد تقدم[80] أن الخبن لم يرد فيها سوى اثنتي عشرة مرة، أي ما يعادل (10 ٪) فقط.

أمـا تفعيلة (مفـعولاتُ) في البحر المنسرح ، فقد تتبعتُها في القصيدة نفسها أيضًا، وعِدَّتُها ستٌّ وخمسون تفعيلة، فوجدت أن الطي قد أصاب التفعيلات كلَّها سوى ست تفعيلات فقط، وهي نسبة غالبة جدًّا، وتعادل (90 ٪)، وهو يدعونا إلى القول مطمئنين: إنَّ طي (مفعولات) في البحر المنسرح لا يكاد يغادره.

وراجعتُ أيضًا قصيدة الأعشى، التي مطلعها[81]:

إِنَّ مَحَـلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَــلا وَإِنَّ في السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا

وعِدَّتُها أربعة وعشرون بيتًا، وحينئذ تكون (مفعولاتُ) قد وردت ثمانيًا وأربعين مرة، ولم تسلم التفعيلاتُ كلها من الطي سوى ثلاث تفعيلات فقط.

والمتأمِّلُ في البحر المنسرح يجزم بأن العرب يكادون يلتزمون طي (مفعولاتُ) إلا ما نَدَر، ودليل ذلك أنهم يؤثرون الضرورة الشعرية على الإتيان بتفعيلة (مفعولاتُ) سالمةً من الطي، ومن ذلك مطلع قصيدة قيس بن الخطيم السالفة في قوله:

.... مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوَ انَّهُمْ وَقَفُوا

إذ وَصَلَ همزةَ القطع في قوله: (لو انهم ...)؛ ليوقع الطي على التفعيلة، ولو قَطَعَ الهمزة، وجاء بها على الأصل لبَقِيَ الوزنُ مستقيمًا، غاية ما في الأمر أن التفعيلة تسلم من الطي، وواضح أن الشاعر آثر

الوقوع في الضرورة على سلامة (مفعولاتُ) من الطي، وهو ما يؤكد أنهم يكادون يلتزمون طيها.

5 - القبض:

القبض: حذف الساكن الخامس[82]، وهو زحاف يدخل تفعيلة (فعولن) و(فاعلن)، و(مفاعيلن).

ولنبدأ بتفعيلة (فعولن) في البحر الطويل، فقد تتبعت معلقة امرئ القيس[83]:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وهي قصيدة عدتها سبعة وسبعون بيتًا، فتكون تفعيلة (فعولن) قد وردت في القصيدة ثمانيًا وثلثمئة مرة، وقد أصاب القبض منها خمسًا وخمسين ومئة تفعيلة، أي ما يزيد على النصف قليلا، وهي نسبة (50.32 ٪)، وهي نسبة تُجَلِّي أن قبض (فعولن) في حشو الطويل سائغٌ كثير، بخلاف قبض (مفاعيلن) من هذا البحر، فهي نسبة ضئيلة جدًّا، فلم تتجاوز ثماني تفعيلات فقط دون العروض والضرب، من مئة وأربع وخمسين تفعيلة، وهي نسبة تعدل (5.19 ٪).

وهذه الظاهرة تكاد تكون متقاربة عند سائر الشعراء الجاهليين، فبالرغم من كثرة ورود قبض (مفاعيلن) في البحر الطويل في العصر الجاهلي دون سائر العصور فإنه ظاهرة مكروهة كما نَصَّ عليها أبو العلاء المعري[84]، وجَعَلَها إبراهيم أنيس صورةً نادرةً، لا تستريح إليها الآذان، ولا يقبلها السمع، ولا نكاد نراها في الشعر الحديث، وهي صورة تُشْعِر بالثقل في حشو البيت[85].

ثم أَبْعَدَ في ذلك إبراهيم أنيس بأن هذه الصور الغريبة ربما جاءت بها رواياتٌ قد انحرفتْ عن الرواية الصحيحة للمعلَّقات من أشعار الجاهليين[86].

ومما هو حقيق بالتنبيه أن الصورة الثالثة من البحر الطويل، وهي العروض المقبوضة والضرب المحذوف يغلب على تفعيلة ما قَبْل الضرب أن تكون مقبوضة، بل أوجبه الخليل[87] – رحمه الله – وهو ما يسميه العروضيون الاعتماد[88]، كقول امرئ القيس أيضًا[89]:

لَيَالِيَ يَدْعُونِي الْهَوَى فَأُجِيبُهُ وَأَعْيُنُ مَنْ أَهْوَى إِلَيَّ رَوَانِي

فقوله: (إِلَـيَّ) على وزن (فعولُ)، وهي مقبوضة، ولا تكاد تجد تلك التفعيلة سليمة من القبض إلا نادرًا، كقول امرئ القيس أيضًا في القصيدة نفسها[90]:

فَإِنْ أُمْسِ مَكْرُوبًا فَيَا رُبَّ بُهْمَةٍ كَشَفْتُ إِذَا مَا اسْوَدَّ وَجْهُ الْجَبَانِ

وقد علل الدمامينيُّ[91] كثرةَ قبض هذه التفعيلة بأن البحر الطويل مبنيٌّ على اختلاف الأجزاء؛ لِتَرَكُّبِه من تفعيلة خماسيّة وسباعية، فلما صار آخرُ البيت محذوف الضرب هكذا: (فعولن فعولن) أرادوا أنْ يُوفُوه حقَّه من الاختلاف الذي بُنِيَ عليه في الأصل، فقبضوا (فعولن) الأولى.

وعندي أن العرب لم تشأ أن تُجْحِفَ بتفعيلة الضرب بعد إصابتها بالحذف، فلو لم يقبضوا التفعيلة التي قبلها لكانوا سَوَّوْهَا بما قبلها، وهي التفعيلة الخماسية في الأصل، وهو إجحاف بالضرب الذي كانت تفعيلته سباعية.

أما قبض (مفاعيلن) في الهزج فقد نُقِل عن الخليل أنه يمنعه في عروضه[92]، بالرغم أن ابن بري نقل عنه بعض الشواهد عليه، وقد نقل ابن بري أيضًا إجماع علماء العروض على امتناع القبض في الهزج[93]، أما أبو العلاء المعري فقد أشار إلى أن القبض إذا وقع في (مفاعيلن) في الهزج بان ذلك في الذوق[94]، أي أن الأذن تستكرهه.

ولم أقف على قبض (مفاعيلن) في الهزج لدى الشعراء الجاهليين إلا في بيت واحد لطرفة بن العبد[95]:

فَعِرْقٌ فَالرِّمَاحُ فَالْـ لِوَى مِنْ أَهْلِهِ قَفْرُ

أما البحر المتقارب فقد تتبعت له قصيدة الأعشى، التي مطلعها[96]:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ   عَلَى الْمَـرْءِ إلّا عَنَـاءٌ مُعَنْ

وعِدَّتُها ثلاثة وثمانون بيتًا، وإذا كانت التفعيلات التي يَتَأَتَّى فيها القبض أربعمئة وثماني وتسعين تفعيلة فإن التفعيلات التي أصابها القبض مائة واثنتان وعشرون تفعيلة، وهو قدر قريب من الرُّبُع، أي ما نسبته (24.49 ٪).

والملحوظ أن القبض لم يصب التفعيلة التي قبل الضرب أبدًا إلا في تفعيلة واحدة من القصيدة، هي في قوله[97]:

وَمَا قَدْ أَخَذْنَ وَمَا قَدْ تَرَكْـ   ـنَ في الْحَيِّ مِنْ نِعْمَة وَدِمَنْ

ولولا أني لم أقف على رواية أخرى لهذا البيت لجزمتُ بأن الأعشى استعمل (أو) بدلاً من الواو في قوله: «نِعْمَة وَدِمَنْ» ؛ لتسلم التفعيلة من القبض، ولا سيما أني تتبعت قصيدة أخرى له مطولة، مطلعها[98]:

أأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارا   وَشَطَّتْ عَلَى ذي هَوَىً أَنْ تُزَارا

ووقفتُ عند تفعيلات ما قَبْل الضرب في القصيدة كلها، وعِدَّةُ أبياتها سبعون، فلم أجد فيها تفعيلة واحدة قد أصابها القبض، وهذا يُشْعِر بأن العرب تكاد تلتزم تصحيح هذه التفعيلة.

وقد راجعت أيضًا قصيدة امرئ القيس التي مطلعها[99]:

أَحَارِ بْنَ عَمْرو كَأَنِّي خَمِرْ   وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

وعدتها ثلاثة وأربعون بيتًا، ولم أقف على بيت واحد منها أصاب القبض التفعيلة التي قبل الضرب منه.

ولعل السبب في ذلك أن تفعيلة الضرب محذوفة، ولو جاؤوا بالتفعيلة التي قبلها مقبوضة لكان ذلك إجحافًا بتفعيلات البحر المتقارب، وهي تفعيلات خماسية.

أما قبض (فاعلن) فلم أقف على قصيدة من المتدارك في الشعر الجاهلي؛ لنجلي النظر فيه.

6 - العصـب:

العصب: إسكان الخامس المتحرك[100]، ولا يكون إلا في تفعيلة (مفاعلتن)، وهي تفعيلة البحر الوافر خاصة.

وقد تَتَبَّعْتُ معلقة عمرو بن كلثوم[101]:

أَلا هُبِّي بِصَحْنِك فَاصْبَحِينَا وَلا تُبْقِي خُمُـورَ الأَنْدَرِينَـا

وعدَّتُها مائةٌ وتسعة عشر بيتًا، وبناء عليه ستكون التفعيلات التي يجوز فيها العصب أربعمئة وستًّا وسبعين تفعيلة، وقد أحصيت العصب الذي أصابها، فوجدته قد بلغ مائتين وستين تفعيلة، وهو يعدل أكثر من النصف، أي بنسبة (54.62 ٪)، وهي نسبة كبيرة تدعونا إلى القطع بأن العصب سائغ كثير في تفعيلة البحر الوافر، ولعل السبب في ذلك هو أن هذا الزحاف خاصٌّ بتفعيلة البحر الوافر (مفاعلتن)، فآثرت العرب عِوَضَه بكثرة وروده، كما هو الحال في الإضمار في البحر الكامل، وقد تقدم بيان ذلك[102].

7 - العقـل:

العقل: هو حذف الخامس المتحرك[103]، ولا يكون إلا في تفعيلة (مفاعلتن)، وهي تفعيلة البحر الوافر خاصة.

ولم أقف على هذا الزحاف فيما اطَّلعت عليه من دواوين العصر الجاهلي، ولذلك أَنْكَرَ الأخفشُ والمعريُّ وطائفةٌ من العروضيين[104] العقلَ في الوافر؛ من أجل أن (مفاعلتن) انتقل بالعَصْب إلى (مفاعيلن)، و(مفاعيلن) في سائر الشعر يتعاقبُ فيه الياءُ والنونُ، فيكون إما (مفاعيلُ)، وإما (مفاعلن)، لكنهم سَوَّغُوا في (مفاعيلن) في الوافر أن

يأتي على (مفاعيلُ)، ولم يُسَوِّغُوا فيه أن تأتي على (مفاعلن)؛ لأنه فرعٌ منقولٌ عن أصل، فلم يُسَوِّغُوا فيه ما سَوَّغُوا فيما هو أصلٌ، وآثَرُوا إبقاءَ الياء؛ لأنها في محل اللام الساكنة بالعصب، فكَرِهُوا تغييرَها[105].

ولقُبْحِ العقل اجتنبه حَسَّان بن ثابت في قوله[106]:

على مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

وآثر الضرورة عليه في قوله: على ما قام...، وهو يريد: عَلامَ قام...؟ لأنه استفهام، فكان يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية حينئذ، ولو جاء به الشاعر على القياس، وقال: علام قام... لم يختل الوزنُ، وإنما يصيب التفعيلة زحاف العقل، ومع ذلك فلم يشأ الشاعر أن يقع فيه، وقَدَّمَ الضرورةَ -مع قُبْحِها هنا- عليه.

8 - الكـــف:

الكف: هو حذف السابع الساكن من آخر التفعيلة[107]، وهو زحاف يتفاوت حسنًا وقبحًا بحسب كل بحر، فقد جَعَلَه الخليل قبيحًا في البحر الطويل، وجَعَلَ أبو العلاء المعريُّ الحاسة تنكره في البحر الطويل[108]، واحتجَّ بقول امرئ القيس[109]:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلا سِيَّما يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

ثم نَقَلَ أبو العلاء أنَّ بعض النَّاس يرويه هكذا:

أَلا رُبَّ يَوْمٍ صالحٍ لَكَ مِنْهُمُ ....

طلبًا لإقامة الوزن[110]، أي الوزن الأجمل، كأنهم جعلوا الكف في الطويل كاسرًا للوزن.

ولقُبْحِ الكف في البحر الطويل آثر الشاعرُ الضرورةَ عليه في قوله[111]:

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وفي النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إذا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

فقد أدخل نون الوقاية قبل ياء المتكلم في اسم الفاعل، ونون الوقاية لا تكون في الأسماء، ولو قال: (بِمُعْيِيَّ) على القياس لكان قد سَلِمَ من الضرورة، ولكنه سيزاحف بالكف، ومع ذلك آثَرَ الشاعرُ الضرورةَ على كفِّ (مفاعيلن).

والأغرب من هذا كلِّه أنَّ الأخفش زَعَمَ أنَّ الكفَّ أَحْسَنُ من القبض في الطويل[112]؛ لاعتماده بَعْدُ على الوتد الذي في (فعولن)، ولا أدري عَلامَ بَنَى الأخفشُ حُكْمَه ذلك، ونحن لم نقف على ورود كف (مفاعيلن) في الطويل في الشعر الجاهلي سوى في ستة أبيات متَّفَق على روايتها، على حين نرى قبض (مفاعيلن) في الطويل ذائعًا في الشعر الجاهلي خاصة، كما سبق مناقشة ذلك[113].

وكعادته شَطَّ إبراهيم أنيس - رحمه الله - في حكمه على الكف في الطويل، فجعله أثرًا من آثار الخطأ في الرواية، وأنه لا يمتُّ لموسيقى الشعر بصلة؛ لأن الآذان لا تستريح إليه، ويغلب على ظنه أن هذه الأبيات التي ورد فيها زحاف الكف في الطويل إنما هي من صنع العروضيين، بَنَوْها على بيتٍ أو بيتين رُوِيَا مُصَحَّفَين[114]، أو أخطأ الرواةُ في روايتهما[115].

ومما هو حقيق بالتنبيه أن بين القبض والكف في البحر الطويل معاقبةً، فإذا قبضت (مفاعيلن) فلا يصح فيها الكف، وإذا كُفَّتْ لم يصح فيها القبض[116].

أما ورود الكف في البحر المديد فهو صالح عند العروضيين[117]، بشرط المعاقبة وذلك أنه يجوز أن تُكف (فاعلاتن) بحذف السابع الساكن، ولكن بشرط ألا تُخْبَنَ (فاعلاتن) بل تسلم، كما يجوز خَبْنُ (فاعلن) مع عدم كف (فاعلاتن)[118].

وقد تتبعتُ قصيدة الشنفرى المشهورة[119]:

إِنَّ بِالشِّعْبِ الذي دُونَ سَلْعٍ لَقَتِيلاً دَمُهُ مَا يُطَلُّ

فلم أقف على بيت واحد منها أصاب الكفُّ إحدى تفعيلاته، ثم تتبعتُ قصيدة طرفة بن العبد، التي مطلعها(120):

أَشَجَاكَ الرَّبْعُ أَمْ قِدَمُهْ   أَمْ رَمَادٌ دَارِسٌ حُمَمُهْ

وعدَّةُ أبياتها ثلاثةٌ وعشرون بيتًا، فيكون مجموع تفعيلات (فاعلاتن) التي يتأتَّى دخول الكف عليها ستًّا وأربعين تفعيلة، لم يصب الكف منها سوى تسع تفعيلات، وهي نسبة تعادل (19.56 ٪)، ويتضح بذلك أن الكف في المديد قليلٌ حقًّا، ولكنه ليس كندرته في البحر الطويل.

أما الكف في البحر الوافر فهو قبيح جدًّا(121)، ولا يكاد يقع إلا مع العصب، ويسمونه حينئذٍ النقص، ولم أقف عليه في الشعر الجاهلي، ولذلك آثر الشاعر الضرورة الشعرية على زحاف النقص، الذي هو اجتماع الكف مع العصب في قوله(122):

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ

وقد استشهد به النحويون في قوله: (ألم يأتيك) على أن الأصل في الفعل المضارع المعتل الآخر إذا كان مجزومًا فإنه يُحْذَف آخرُه، ويجوز في الضرورة الشعرية أن يَثْبُتَ حرفُ العلة في آخره، فقوله: (يأتيك) حَقُّهُ حذفُ آخره، بأن يقال: يَأْتِكَ(123).

وما ارتكاب الشاعر لهذه الضرورة إلا هروبٌ من هذا الزحاف القبيح في البحر الوافر، وإلا لو كان صالحًا لوقع فيه الشاعر، ليكون خيرًا له من الوقوع في الضرورة.

أما الكف في البحر الهزج فهو حسن عند العروضيين، ولذلك جعله أبو العلاء المعري غير معلوم به في الحس؛ لسلاسته(124).

وقد تتبعت قصيدة أبي دؤاد الإيادي، التي مطلعها(125):

أَسِيلٍ سَلْجَمِ الْمُقْبَـ   ـلِ لا شَخْتٍ وَلا جَأْبِ

وعدتها اثنان وعشرون بيتًا، وعليه تكون تفعيلاتها ثمانيًا وثمانين تفعيلة، أصاب الكفُّ منها اثنتين وعشرين تفعيلة، وذلك بمقدار الربع، وهي نسبة (25 ٪)، ويشير ذلك بجلاء أن الكف ذائع في البحر الهزج، ويدل عليه أن الكف دخل في كل بيت من القصيدة.

وقد راجعت أيضًا قصيدة الفِنْد الزِّمَّانيّ، التي مطلعها[126]:

أَقِيدُوا الْقَوْمَ إِنَّ الظُّلْـ ـمَ لا يَرْضَاهُ دَيَّانُ

وعِدَّتُها عشرون بيتًا، وعليه تكون تفعيلاتها ثمانين، وقد تتبعتُ الكف الذي أصابها، فوجدته قد أصاب ثماني عشرة تفعيلة، وهي نسبة تعدل (22.5 ٪)، وهي نسبة قريبة جدًّا من نسبة قصيدة أبي دؤاد الإيادي السابقة.

أما الكف في البحر الرمل فهو صالح عند العروضيين[127]، بشرط المعاقبة وذلك أنه يجوز أن تُكف (فاعلاتن) بحذف السابع الساكن، ولكن بشرط ألا تُخْبَنَ (فاعلاتن) بل تسلم[128]

وبالرغم من ذلك فلم أقف عليه إلا في أربعة مواضع من قصيدة الأعشى[129]:

ما تَعِيفُ اليَوْمَ في الطَّيْرِ الرَّوَحْ مِنْ غُرابِ البَيْنِ أَوْ تَيْسٍ بَرَحْ

بالرغم أيضًا أن القصيدة طويلة، عِدَّتُها واحد وستون بيتًا، وهي نسبة ضئيلة جدًّا، لا تتفق مع حكم العروضيين بصلاح ذلك الزحاف لدى البحر الرمل.

ويدل على ندرة الكف في البحر الرمل أن الشاعر يؤثر الضرورة عليه في قول لبيد بن ربيعة العامري[130] – رضي الله تعالى عنه –:

قَدِّمُوا إِذْ قِيلَ: قَيْسٌ قَدِّمُوا وارْفَعُوا المَجْدَ بِأَطْرافِ الأَسَلْ

فقوله: قيسٌ ، بالتنوين أراد به: (يا قيسُ)، والمنادى المفرد العلم لا ينوَّن، ولكن الشاعر نوَّنه ضرورةً، ولو لم ينونه، فقال: قيسُ، لاستقام له الوزن، غير أنه يصير مزاحفًا بالكف، ولكن الشاعر آثر الضرورة على قبح الكف في البحر الرمل.

أما الكف في البحر الخفيف فهو صالحٌ عند العروضيين[131] بشرط المعاقبة بين نون (فاعلاتن) وسين (مستفع لن)، وبين نون (مستفع لن) وألف (فاعلاتن) بعده[132].

وبالرغم أن العروضيين حَكَمُوا على الكف في البحر الخفيف بأنه صالح فإني لم أقف عليه في الشعر الجاهلي إلا في موضعين عند الأعشى في قوله[133]:

أَو فَريدٍ طَاوٍ تَضَيَّفَ أَرْطَا ةً يَبيتُ في دِفْئِهَا وَيُضَاقُ

وعند أمية بن أبي الصلت في قوله[134]:

أَبُنَيَّ إِنّي نَذَرْتُكَ للّـ ـهِ شَحيطًا فَاصْبِرْ فِدَىً لَكَ حَالي

والحقُّ أني أجِدُ زحاف الكف في البحر الخفيف قبيحًا، ويدل لذلك أن الشاعر وقع في ضرورة قبيحة جدًّا، ولم يسوِّغ لنفسه الوقوع في زحاف الكف في قوله[135]:

مَنْ دَعَا ليغُزَيِّلي أَرْبَحَ اللَّه تِجَارَتَهْ

فقوله: (ليغزيلي) أراد بها (لِغُزَيِّلي)، فاللام حرف جر، و(غُزَيِّل) تصغير (غزال)، ولو قال الشاعر هنا: «من دعا لغزيلي»، فأوقع الشاعر الكف لَسَلِمَ من الضرورة؛ لكنه آثر تلك الضرورة القبيحة على قُبْح زحاف الكف في البحر الخفيف[136].

ومن أجل قُبْح الكف في البحر الخفيف أيضًا اضطر الشاعر إلى زيادة الياء على (سواعد) في قوله[137]:

وَسَوَاعِيدَ يُخْتَلَيْنَ اخْتِلاءً كَالْمَغَالي يَطِرْنَ كُلَّ مَطِيرِ

فقوله: (سواعيد) أراد بها (سَوَاعِد)، جمع (ساعد) ولكنه كَرِهَ زحاف الكف، فزاد الياء ؛ ليسلم من ذلك الزحاف.

ومثل ذلك أيضًا قول الشاعر(138):

ضَرَبَتْ نَحْرَهَا إِليَّ وَقَالَتْ   يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

فقوله: (يا عديًّا) ضرورة شعرية؛ لأن المنادى المفرد العلم لا ينوَّن، ولكن الشاعر نوَّنه ضرورةً، ولو لم ينونه، فقال: يا عديُّ، لاستقام له الوزن، غير أنه يصير مزاحفًا بالكف، ولكن الشاعر آثر الضرورة على قبح الكف في البحر الخفيف.

الخاتمـــة:

من خلال هذا البحث يمكن إجمال النتائج الآتية:

1. التفاوت الكبير بين الزحافات في الوقوع لدى الشعر العربي، فثمة زحافات كثيرة سائغة، وثمة أخرى نادرة، وبعضها لا نكاد نجده واقعًا لدى الشعراء. ومثل ذلك التفاوت أيضًا في الزحاف الواحد لدى بحر دون بحر.
2. أن الزحافات المختصة ببحور معينة إذا وقعت فإنها تكون كثيرة كالإضمار في البحر الكامل والعصب في البحر الوافر.
3. أن بعض الشعراء قد يُغَلِّبُ الحس الإيقاعي ، فيركب الضرورة ، ويخالف الأصل المطرد؛ حفاظًا على اتساق البيت في الإيقاع ، وإن كان ثمة زحافات تعيد البيت إلى الاطِّراد.
4. أن بعض الشعراء قد يؤثر الضرورة الشعرية - وإن كانت قبيحة - على الزحافات النادرة.
5. أن بعض الشعراء يؤثر بعض الزحافات على سلامة التفعيلة منها، ولذا يقع في الضرورة من أجل اجتلاب بعض الزحافات السائغة

الكثيرة، مما يشعرنا بأن بعض الزحافات تكاد تُلْتَزَم كالطي في (مفعولاتُ) من البحر المنسرح.

6. أن بعض الزحافات قد تحسن في تفعيلة من البيت، لكنها قبيحة في تفعيلة أخرى من البيت نفسه، كالخبن والطي في (مستفعلن) من البحر البسيط.

7. أن ثمة بعض الزحافات التي كانت كثيرة في الشعر الجاهلي لا نكاد نراها فيما بعده من العصور كقبض (مفاعيلن) في الطويل.

8. أن اللغويين قد يحكمون على بيت بالتصرف اللغوي أو الانزياح ؛ يقينًا منهم أن الشاعر فعل ذلك فرارًا من بعض الزحافات القبيحة.

الهوامش

(1) العيون الغامزة: 86.

(2) المقاصد الشافية: 1/497-498.

(3) العيون الغامزة: 86.

(4) يُنْظَر: القسطاس في علم العروض: 33.

(5) يُنْظَر: العروض لابن جني: 64، والقسطاس في علم العروض: 51، وعلم العروض والقافية: 189، والمرشد الوافي: 52.

(6) اختُلِفَ في عَزْو هذه القصيدة، فقيل: إنها للشنفرى، وقيل: إنها لتأبط شرًّا، وقيل: إنها لخلف الأحمر. يُنْظَر: المرشد إلى فهم أشعار العرب: 1/76، ومصادر الشعر الجاهلي: 452، ونمط صعب ونمط مخيف: 46-51.

(7) شرح ديوان الشنفرى: 125، وديوان تأبط شرا وأخباره: 247، وديوان خلف الأحمر: 347.

(8) ورد خبن (فاعلاتن) في أبيات القصيدة كلها إلا الأبيات: 4، 9، 17، 26، 27، 28.

(9) بعد أن أحصيتُ ذلك وجدت أبا فهر محمود محمد شاكر قد أحصى ذلك ، وجعله في ثمانية وعشرين موضعًا، ولعل سبب الاختلاف هو عَدُّه القصيدة ستةً وعشرين بيتًا فقط. يُنْظَر: نمط صعب ونمط مخيف: 10-13.

(10) في الأبيات: 1، 2(الصدر والعجز)، 3، 4، 6، 13، 15، 16، 18، 19 (الصدر والعجز)، 20، 22 (الصدر والعجز)، 23 (الصدر والعجز)، 25، 28.

(11) بعد أن أحصيتُ ذلك وجدت أبا فهر محمود محمد شاكر قد أحصى ذلك ، وجعله في ثمانية عشر موضعًا، ولعل سبب الاختلاف هو عَدُّه القصيدة ستةً وعشرين بيتًا فقط. يُنْظَر: نمط صع ونمط مخيف: 10-13.

(12) في ص: 7، وص: 10.

(13) يُنْظَر: العروض لابن جني: 70، والقسطاس في علم العروض: 79، وعلم العروض والقافية: 46، والمرشد الوافي: 57.

(14) من البسيط في ديوانه: 55.

(15) ديوان الأعشى الكبير: 61.

(16) الأبيات هي: 1، 4، 5، 6 (الصدر والعجز)، 7، 8، 10، 11، 12، 13، 15 (الصدر والعجز)، 16، 17، 18، 19، 20، 22، 23 (الصدر والعجز)، 24، 25، 26، 31، 35، (الصدر والعجز)، 36 (الصدر والعجز)، 37، 39، 41، 42 (الصدر والعجز)، 43، 45، 46 (الصدر والعجز)، 48 (الصدر والعجز)، 49 (الصدر والعجز)، 50، 52، 59، 60، 63 (الصدر والعجز)، 64.

(17) ديوان الأعشى الكبير: 57.

(18) يُنْظَر: المخصص: 7/116، والمحكم والمحيط الأعظم: 3/227.

(19) ديوانه: 47.

(20) المحكم والمحيط الأعظم: 3/227.

(21) في ديوانه: 255. وهو من شواهد النحويين. يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: 1/292، والإنصاف: 1/172، ومغني اللبيب: 1/394، خزانة الأدب: 6/101.

(22) ابن ثابت – رضي الله عنه – من الوافر في ديوانه: 324. وهو من شواهد النحويين. يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: 2/317، والمحتسب: 2/347، مايجوز للشاعر في الضرورة: 317، وشرح التصريف للثمانيني: 277، وضرائر الشعر: 80، وشرح الرضي: 3/50، وارتشاف الضرب: 5/2803، والتذييل والتكميل: 4/217، ومغني اللبيب: 1/394، خزانة الأدب: 5/130.

(23) خزانة الأدب: 6/100-101.

(24) يُنْظَر: الفصول والغايات: 144-145.

(25) في ص: 21.

(26) العيون الغامزة: 158.

(27) هي قصيدته:

وَدِّع هُرَيرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرتَحِلُ وَهَلْ تُطيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

(28) الأبيات هي: 1 (الصدر والعجز)، 3 (الصدر والعجز)، 4، 6 (الصدر والعجز)، 7، 8، 9 (الصدر والعجز)، 10 (الصدر والعجز)، 11، 12 (الصدر والعجز)، 13، 14، 15، 16 (الصدر والعجز)، 17 (الصدر والعجز)، 18، 21 (الصدر والعجز)، 23، 24، 25، 26 (الصدر والعجز)، 27، 28، 29 (الصدر والعجز)، 30، 32، 33، 34، 35 (الصدر والعجز)، 36، 37، 38 (الصدر والعجز)، 39، 40، 42، 43 (الصدر والعجز)، 44 (الصدر والعجز)، 46 (الصدر والعجز)، 47، 48، 50، 51، 52، 53، 54، 55، 56 (الصدر والعجز)، 58، 60، 61 (الصدر والعجز)، 62، 63، 64، 65 (الصدر والعجز)، 66 (الصدر والعجز).

(29) يُنْظَر: العروض لابن جني: 70، والقسطاس في علم العروض: 792، وعلم العروض والقافية: 76، والمرشد الوافي: 57.

(30) ديوان الأعشى الكبير: 281.

(31) يُنْظَر بعض هذه القصائد مثلاً في ديوان ابن الرومي: 57/1، 79، 128، 277، 397، 398، 2/484، 521، 531، 704، 795، 807، 811، 1009/3، 1076، 1841/3، 2003، 6/2326، 2544، 2588.

(32) يُنْظَر: العروض لابن جني: 101، والقسطاس في علم العروض: 98، وعلم العروض والقافية: 71، والمرشد الوافي: 79.

(33) ديوانه: 1/2.

(34) يُنْظَر: الفصول والغايات: 145.

(35) بيتان من مشطور الرجز، لم أقف على قائلهما، يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: 160/1، والخصائص: 306/3، وسر صناعة الإعراب: 392/1، والإنصاف: 533/2، وضرائر الشعر: 150، وشرح الكافية الشافية: 1571/3، وشرح التسهيل: 60/4، ورصف المباني: 256، ولسان العرب: 319/4 (زجر)، وتمهيد القواعد: 4303/9، وتاج العروس: 413/11 (زجر).

(36) يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: 160/1.

(37) يُنْظَر: الكتاب: 9/3، والمقتضب: 132/2، والأصول: 157/2 ، 174، والمسائل المنثورة: 159، والخصائص: 306/3، وضرائر الشعر: 149، وشرح التسهيل: 60/4، وشرح الكافية الشافية: 1571/3، وتمهيد القواعد: 4302/9.

(38) يُنْظَر: علل النحو للوراق: 149، والإنصاف: 504/2، وشرح المفصل: 62/7، والشرح الصغير للمقدمة الجزولية: 75، وضرائر الشعر: 149.

(39) يُنْظَر: العروض لابن جني: 106، والقسطاس في علم العروض: 103، وعلم العروض والقافية: 79-80، والمرشد الوافي: 84.

(40) يُنْظَر: شرح شواهد المغني: 740/2، وخزانة الأدب: 126/6.

(41) يُنْظَر: المفضليات: 191.

(42) ديوان ابن الرومي: 2124/5-2129.

(43) يُنْظَر: العروض لابن جني: 115، والقسطاس في علم العروض: 107، وعلم العروض والقافية: 86، والمرشد الوافي: 88.

(44) ديوان الأعشى الكبير: 139.

(45) يُنْظَر: العروض لابن جني: 122، والقسطاس في علم العروض: 112، وعلم العروض والقافية: 92، والمرشد الوافي: 94.

(46) في ديوانه: 101-119.

(47) في الأبيات: 5، 6، 7، 8، 10، 12، 13، 20، 21، 24، 27، 28.

(48) يُنْظَر: العروض لابن جني: 122، والقسطاس في علم العروض: 112، وعلم العروض والقافية: 92، والمرشد الوافي: 94.

(49) في ديوانه: 233-237.

(50) هو البيت الحادي عشر من القصيدة.

(51) في ص: 24.

(52) يُنْظَر: العروض لابن جني: 122، والقسطاس في علم العروض: 112، وعلم العروض والقافية: 92، والمرشد الوافي: 94.

(53) في ديوانه: 66-74.

(54) يُنْظَر: العروض لابن جني: 74، وعلم العروض والقافية: 47، والمرشد الوافي: 29.

(55) ديوانه: 80.

(56) يُنْظَر: العروض لابن جني: 91، والعيون الغامزة: 81، وعلم العروض والقافية: 173، والمرشد الوافي: 28.

(57) في ص: 17.

(58) رسائل أبي العلاء: 117.

(59) في المحكم والمحيط الأعظم: 106/8.

(60) ديوانه: 233.

(61) المحكم والمحيط الأعظم: 106/8.

(62) موسيقى الشعر: 81.

(63) بيت من الكامل لا يعرف قائله، وهو في المقتضب: 48/4، ومعاني القرآن وإعرابه: 297/5، وجمهرة اللغة: 331/3، وتهذيب اللغة: 179/3، والحجة للقراء السبعة: 348/3، والخصائص: 60/3، والمحتسب: 224/2، وسر صناعة الإعراب: 44/2، والصحاح: (وبر) 842/2، والإنصاف: 260/1، وشرح التسهيل: 259/1، وشرح الكافية الشافية: 325/1، والتذييل والتكميل: 126/2، وتوضيح المقاصد والمسالك: 465/1، وتمهيد القواعد: 438/1.

(64) يُنْظَر: العروض لابن جني: 91، والفصول والغايات: 134، وعلم العروض والقافية: 59، والمرشد الوافي: 94.

(65) تقدمت في ص: 6.

(66) بيت من البسيط ، في ديوانها: 383، والكتاب: 337/1، والمقتضب: 230/3، والكامل: 374/1، وإعراب القرآن للنحاس: 280/1، والمسائل البغداديات: 205، والمنصف: 197/1، ودلائل الإعجاز: 300، والنكت: 378/1، والكشاف: 330/1، وأمالي ابن الشجري: 106/1، وشرح المفصل: 115/1، وخزانة الأدب: 431/1.

(67) بيت من البسيط ، من قصيدة له مشهورة جدًّا في مدح النبي ﷺ والاعتذار له، وهو في ديوانه: 25، والعين: 353/3، ودلائل الإعجاز: 23، ولسان العرب: (هلل) 704/11.

(68) يُنْظَر: الفصول والغايات: 145، والصاهل والشاحج: 447، 451.

(69) بيت من البسيط، لأبي عمرو بن العلاء في معاني القرآن للفراء: 188/1، والحجة للقراء السبعة: 325/1، وكتاب الشعر: 205/1، وسرّ صناعة الإعراب: 630/2، والمنصف 115/2، والمفصل: 537، ومعجم الأدباء 158/11، والممتع في التصريف 537/2، وشرح شافية ابن الحاجب 184/3، ولسان العرب 492/15 (يا)، والتذييل والتكميل: 206/1، وتمهيد القواعد: 295/1، والمقاصد النحوية 234/1، والتصريح 87/1، وهمع الهوامع 52/1، وشرح شواهد الشافية 406، وخزانة الأدب 359/8.

(70) يُنْظَر: الحجة للقراء السبعة: 240/5، وكتاب الشعر: 205/1، وإعراب القرآن للنحاس: 36/3، والممتع في التصريف 537/2، وشرح الرضي: 25/4، وتوضيح المقاصد والمسالك: 351/1.

(71) بيت من البسيط لأمية بن أبي الصلت في ديوانه: 30، وعُزِيَ إلى زيد بن عمرو ابن نفيل، وإلى ورقة بن نوفل. يُنْظَر: الكتاب: 326/1، والمقتضب: 217/3،

والمخصص: 86/14، وأمالي الشجري: 348/1، وشرح المفصل لابن يعيش: 37/1، والبحر المحيط: 138/1، وخزانة الأدب: 37/2.

(72) يُنْظَر مثلا جملة من الأبيات التي أوردها ابن جني في العروض: 75.

(73) عروض الشعر العربي، محمد العلمي: 75/1.

(74) ديوان الأعشى الكبير: 281.

(75) ديوانه: 2/1.

(76) في ص: 11.

(77) ديوان الأعشى الكبير: 139.

(78) في ص: 14.

(79) في ديوانه: 119-101.

(80) في ص: 15.

(81) في ديوانه: 233-237.

(82) يُنْظَر: العروض لابن جني: 62، والصاهل والشاحج: 584، والقسطاس في علم العروض:31، والعيون الغامزة: 83، وعلم العروض والقافية: 28، والمرشد الوافي: 29.

(83) في ديوانه: 8.

(84) رسالة الغفران: 313.

(85) موسيقى الشعر: 71.

(86) السابق: 71.

(87) يُنْظَر: المقاصد الشافية: 497/1.

(88) يُنْظَر: العيون الغامزة: 141.

(89) ديوانه: 85.

(90) ديوانه: 86.

(91) في العيون الغامزة: 141.

(92) يُنْظَر: العقد الفريد: 484/5، والعيون الغامزة: 179.

(93) يُنْظَر: العيون الغامزة: 179. وقد فَصَّلَ الدماميني فيه الخلاف مطوَّلاً.

(94) يُنْظَر: الفصول والغايات: 145.

(95) ديوانه: 156.

(96) ديوان الأعشى الكبير: 15.

(97) ديوانه: 23.

(98) ديوان الأعشى الكبير: 45.

(99) ديوانه: 154.

(100) يُنْظَر: العروض لابن جني: 82، والقسطاس في علم العروض: 39، والعيون الغامزة: 83، وعلم العروض والقافية: 54، والمرشد الوافي: 29.

(101) ديوانه: 307.

(102) في ص: 17.

(103) يُنْظَر: العروض لابن جني: 82، والقسطاس في علم العروض: 39، والعيون الغامزة: 83، وعلم العروض والقافية: 54، والمرشد الوافي: 29.

(104) يُنْظَر: العيون الغامزة: 167.

(105) يُنْظَر: العيون الغامزة: 167.

(106) سبق تخريجه في ص: 8.

(107) يُنْظَر: العروض لابن جني: 62، والفصول والغايات: 136، والصاهل والشاحج: 583، والقسطاس في علم العروض: 33، والعيون الغامزة: 84، وعلم العروض والقافية: 67، والمرشد الوافي: 29.

(108) يُنْظَر: الفصول والغايات: 136، والصاهل والشاحج: 383.

(109) ديوانه: 10.

(110) يُنْظَر: الفصول والغايات: 136، والصاهل والشاحج: 583.

(111) من شواهد النحويين ، ولم أقف على قائله. يُنْظَر: شرح التسهيل: 138/1، وضرائر الشعر: 27، والتذييل والتكميل: 188/2، والبحر المحيط: 104/9، وتمهيد القواعد: 483/1.

(112) العيون الغامزة: 148.

(113) في ص: 26.

(114) هكذا، ولعله: يريد: (مُحَرِّفِيْن)، والمُحْدَثون من غير المشتغلين بالتحقيق يَتَجَوَّزون في الخلط بين المصطلحين.

(115) موسيقى الشعر: 70-71.

(116) العيون الغامزة: 147.

(117) العيون الغامزة: 152.

(118) يُنْظَر: العروض لابن جني: 68، والصاهل والشاحج: 583، والقسطاس في علم العروض: 36-37، والعيون الغامزة: 153، وعلم العروض والقافية: 42.

(119) سبق تخريجها وذكر الخلاف في عزوها في ص: 5.

(120) ديوانه: 82.

(121) يُنْظَر: العيون الغامزة: 165.

(122) بيت من شواهد النحويين لقيس بن زهير في الكتاب 316/3، ومعاني القرآن للفراء: 188/2، وما يحتمل الشعر من الضرورة: 67، والحجة للقراء السبعة: 325/1، وكتاب الشعر: 205/1، والخصائص 333/1، 337، والمنصف 81/2 ، 114، 115، والمحتسب 67/1، 215، وسر صناعة الإعراب 87/1، 631/2، وشرح أبيات سيبويه 340/1، والمفصل: 537، والإنصاف 30/1، وأسرار العربية 103، والمقرب 50/1، 203، والممتع في التصريف 537/2، وشرح شافية ابن الحاجب 184/3، ورصف المباني ص 149، والتذييل والتكميل: 206/1، والجنى الداني: 50 ، ومغني اللبيب: 108/1، 387/2، وتمهيد القواعد: 294/1، وخزانة الأدب 359/8، 361، 362، 524/9.

تنمي: أي تنتشر. اللبون: ذات اللبن ، أي الإبل.

(123) يُنْظَر: المصادر السابقة في تخريج البيت.

(124) يُنْظَر: الفصول والغايات: 145.

(125) شعره: 296.

(126) شعره: 24.

(127) العقد الفريد: 464/5، والعيون الغامزة: 192.

(128) يُنْظَر: العروض لابن جني: 68، والصاهل والشاحج: 583، والقسطاس في علم العروض: 36-37، والعيون الغامزة: 88، وعلم العروض والقافية: 42.

(129) ديوانه: 245-237.

(130) ديوانه: 192، وهو من شواهد النحويين. يُنْظَر: معاني القرآن للفراء: 321/2، وشرح التسهيل: 396/3، وتمهيد القواعد: 3553/7، والمقاصد الشافية: 281/5، وخزانة الأدب: 506/6.

(131) العيون الغامزة: 205.

(132) العقد الفريد: 464/5، والعيون الغامزة: 205.

(133) ديوانه: 213.

(134) ديوانه: 252.

(135) من مجزوء الخفيف، معزوٌّ إلى أعشى همدان. يُنْظَر: الموشح: 247، وضرائر الشعر: 188.

(136) وفي هذا البيت ضرائر أخرى، وهي حذف ألف لفظ الجلالة، وحذف ضمة الرفع من لفظ الجلالة أيضًا.

(137) من الخفيف، لعمرو بن الأهتم التغلبي في الوحشيات: 54، ورسالة الملائكة: 207، والصاهل والشاحج: 478، وضرائر الشعر: 188، وارتشاف الضرب: 2392/5.

(138) ديوان مهلهل بن ربيعة: 58. وقيل: ليس البيت لمهلهل، وإنما هو لأخيه عدي يرثي مهلهلاً. وهو من شواهد النحويين. يُنْظَر: المقتضب: 214/4، والعسكريات: 233، والمنصف: 219/1، ورسالة الغفران: 104، وأمالي ابن الشجري: 188/2، وشرح المفصل: 10/10، وشرح التصريف الملوكي: 275، وشرح جمل الزجاجي: 553/2، 84 وشرح الشواهد الكبرى: 211/4.